

بقتل مسلم ولو يد ادرى ودمي وجنين وعند نفسه
 ونفسه وفي نفسه وجه الامم الاوصي حريين وياغفر
 وصايل ومقتض منه وعلى كل من الشرك كفاية
 في الاصح وهي كظهار اي لا اطعم في الاطهر
كتاب دعوى الدم والقسامه
 بشرط ان يفصل ما يدعيه من عمد وخطا
 وانفراد وشركه فان اطلق استقصه القاضي
 وقيل يعرض عنه وان يعين المدعي عليه فلو
 قال قتله احد هم لم يجلفهم القاضي في الاصح
 ويجريان في دعوى غصب وسرقه والتلاف
 وانما تسمع من مكاف ما تزم على منته ولو ادعى

انفراد

انفراد بالقتل ثم ادعى على اخر لم تسمع الثانيه او عد
 ووصفه بخبره لم ينظر اصل الدعوى في الاطهر
 وثبتت القسامه في قتل عمال محل اللوث
 وهو فرينه لصدق المذبح فان وجد قتل
 في محله او فرينه صغيرة لا عد اياه او تفرغ عنه
 جمع ولو تقابلوا صنفان لقتال وانكشفوا عن
 قتل فان الخم قتال فلو تفرغ في حق الصف الاخر
 والا فحق صفه وشهادة العبد لو تكدنا
 عيب ونسا وقيل بشرط تفرغهم وقول فسقه
 وصبيان وكفار لو تكدنا **في الاصح** ولو طهر لو تكدنا
 فقال احد هم ابنه قتله فلان وكذبه الاخر يظن
 اللوث وفي قول لا وقيل لا يبطل شكك ب فاسق